

## التحديات المستقبلية للاقتصادات المغربية

### في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

د. صالح صالح

مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

<p>Résumé :</p> <p>Nous avons traité dans cet article les caractéristiques, les objectifs et les portées du partenariat euro-maghrébin, tout en mettant en exergue la place et le poids de l'Union Maghrébine dans ses relations avec l'Union Européenne. Nous avons aussi tenté de mettre en exergue les défis économiques majeurs d'un processus de développement national par opposition au processus d'un développement intégré et harmonieux.</p> <p>Nous avons enfin insisté sur la nécessité de l'adoption d'une stratégie appropriée visant à répondre aux impératifs de coopération et à optimiser les gains de partenariat avec l'union européenne</p>	<p>ملخص</p> <p>لقد تعرضنا في هذا البحث لخصائص وأهداف الشراكة الأورو مغاربية وميادينها، وأبرزنا مكانة ووزن الاتحاد المغربي في العلاقات التشاركية مع الاتحاد الأوروبي، وأهم التحديات الاقتصادية في ظل مسار التنمية القطرية الانفرادية بالمقارنة مع مسار التنمية الاندماجية التكاملية.</p> <p>وأخيرا أكدنا على ضرورة تبني استراتيجية لمواجهة تحديات التعاون وتعظيم مكاسب الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.</p>
--	--

### مقدمة

تسعى دول الاتحاد المغربي إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من الاتفاقيات والترتيبات، في محاولة منها لمواجهة الكثير من الأزمات المتنامية التي لا يمكن التخفيف من حدتها في ظل تطور آليات العولمة إلا بتعميق التكامل والاندماج بين الاقتصاديات المغربية باعتبارها من أهم الفضاءات الاستراتيجية للحركية الاقتصادية التي تعظم مكاسب التعاون الإيجابي المتكافئ والشراكة المتوازنة المصالح.

ومما لا شك فيه أن الاتحاد المغربي الذي يعتبر من الفرص البديلة المضيعة حالياً، يحتل مكانة هامة تبرز طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في إعادة التوازن في العلاقات

التشاركية الاقتصادية والسياسية، مع الاتحاد الأوروبي، وذلك للأهمية الجيوستراتيجية للموقع المتميز لجميع دوله، ولحجم الثروات والموارد التي تشكل أساسا قويا لتطوير علاقات اقتصادية تعاونية مع البلدان الأوروبية وغيرها من التجمعات الإقليمية، ولكنها ستواجه تحديات كبيرة في ظل استمرار الأوضاع الحالية بسياساتها التي يتطلب الأمر معرفتها وتحليل تحدياتها ومواجهتها في إطار استراتيجية تعظم مصالح جميع الأطراف في محيط الشراكة الأورومغاربية، وسوف نتعرض في هذه المداخلة إلى العناصر التالية:

أولاً: خصائص وأهداف الشراكة الأورومغاربية وميادينها.

ثانياً: مكانة ووزن الاتحاد المغربي في العلاقات التشاركية مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية في ظل مسار التنمية القطرية ومسار التنمية التكاملية.

رابعاً: نحو استراتيجية لمواجهة تحديات التعاون من أجل التنمية مع الاتحاد الأوروبي.

## أولاً: خصائص وأهداف الشراكة الأورومغاربية وميادينها

### 1- خصائص اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية

إن الشراكة الأورومغاربية تعتبر جزءاً أساسياً من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء دون الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الانعكاسات السلبية على دول الاتحاد الأوروبي وتضمن توافر الاستقرار النسبي الذي يوفر المناخ الاستثماري لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي فهي تدخل في إطار الشراكة الأورومتوسطية التي تركز على المحاور الأساسية التالية:

- تعزيز الحوار السياسي والارتقاء به بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والمالي.
- الترقية المتنامية للجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ولقد تسابقت البلدان المغاربية – تونس والمغرب والجزائر – لإمضاء وتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات، وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية القسرية بإضعاف سيادة البلدان المغاربية، والنامية عموماً، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة اقتصادية، معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.

### 2- أهداف الشراكة الأورومغاربية

#### أ- أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

- لقد كانت نتائج جولات الحوار الأوربي المتوسطي متمثلة في تحديد الأهداف الكبرى لطبيعة الشراكة في الفضاء المتوسطي والتي من بينها:
- بناء منطقة لتحقيق الازدهار والتطور المشترك،
  - تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية،
  - التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية
  - تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي،
  - زيادة المساعدات التمويلية الأوربية لتمويل عمليات إقامة شراكة دائمة اقتصادية ومالية.
- وإن الفرق واسع بين الأهداف النظرية، والممارسات الوقائعية في الفضاء الأورومتوسطي.

### ب- أهداف الشراكة الأورومغاربية

- لقد تضمنت جميع الاتفاقيات المنفردة للشراكة مع بلدان المغرب العربي مجموعة من الأهداف تم التأكيد عليها ومنها<sup>1</sup>:
- إيجاد إطار دائم للحوار السياسي يساهم في تقوية العلاقات الأوربية المغربية في مختلف الميادين.
  - تنمية المبادلات وضمن الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
  - تسهيل التكامل والانماج بين بلدان الاتحاد المغربي، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوربي.
  - الارتقاء بالتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

### 3- ميادين الشراكة الأورومغاربية ومجالاتها:

بالإضافة إلى تأكيد الاتفاقيات على أولوية الحوار السياسي ومحورية قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسلام، والبيئة، فإن الميادين الاقتصادية تشكل جوهر الشراكة التي اشتملت على المجالات التالية:

#### أ- مجال تحرير المبادلات السلعية

إن إقامة منطقة حرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة من تاريخ التوقيع على الاتفاقيات يتم من خلال رفع كافة القيود على حركة المنتجات الصناعية بما فيها من حقوق جمركية ورسوم مماثلة لها على الفور بالنسبة لمجموعة محددة من السلع

الصناعية، وبشكل تدريجي بواقع 10 إلى 20 % من التخفيض السنوي خلال فترة 7 إلى 12 سنة بالنسبة لأصناف أخرى من المنتجات الصناعية.

أما بالنسبة لمنتجات الزراعة والصيد البحري والمنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلتزم بها جميع الأطراف وتضمن تحقيق مصالحها من خلالها، بحيث يكون التحرير تدريجيا ولا يسري إلا بعد حوالي خمس سنوات من سريان الاتفاقيات مع الأطراف الموقعة عليها.

#### ب- مجال تحرير تجارة الخدمات

حيث يقوم جميع الأطراف باتخاذ الإجراءات التحفيزية اللازمة المتعلقة بالخدمات عبر الحدود، والتواجد التجاري والنقل، والوجود المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

#### ج- مجال تسوية المدفوعات وتحرير حركة رؤوس الأموال والمنافسة:

لقد أكدت جل الاتفاقيات على الإلغاء الفوري لكافة القيود على حركة رؤوس الأموال بمجرد الشروع في تطبيق اتفاقيات الشراكة، وتسوية جميع المدفوعات بعملة حرة قابلة للتحويل، وإزالة العوائق المؤسسية والإجرائية التي تضر بمنافسة في المبادلات بالفضاء الأورومغاربي .

د- مجال ترقية التعاون الاقتصادي في ميادين كثيرة ومتنوعة منها التعاون الجهوي، والتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي، وحماية البيئة والتنمية الصناعية، وحماية الاستثمارات الأجنبية، وتقريب القوانين والتشريعات، والتعاون في مجال الخدمات المالية والزراعة والصيد البحري والنقل، والإعلام والاتصال، والطاقة والمناجم، والسياحة والصناعات التقليدية والتعاون الجمركي والإحصائيات، وحماية المستهلكين الخ...

إضافة إلى مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي سواء تلك المتعلقة بالعمالة المهاجرة، أو الحوار المتعلق بالميادين الاجتماعية مثل شروط الحياة وظروف العمل والهجرة غير المنظمة وإعادة توطينها في بلدانها، وأنظمة المحاسبة الاجتماعية والصحية وترقية دور المرأة وتخطيط الأسرة وتحسين شروط الحياة في المناطق المحرومة وتنمية قطاع السكن الاجتماعي وترقية واحترام حقوق الإنسان، والتكوين المهني... وتنظيم التظاهرات الثقافية والترجمة، وتكوين الإطار العام في ميادين الثقافة وتحسين نظام التعليم والتكوين... الخ

وأخيرا التعاون في مجال قطاع العدالة والشؤون الداخلية ومنها مقاومة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، والعنصرية والتمييز والمخدرات، والإرهاب والرشوة والفساد... الخ

لا شك أن هناك تعاونا مكثفا يتمحور حول القضايا الاقتصادية ويمتد ليشمل معظم الميادين بين أطراف الاتحاد الأوروبي القوية وبلدان الاتحاد المغربي النامية مما يؤكد طبيعة تلك التحولات ومدى التوازن في المصالح والمكاسب في الفضاء المغربي. وسوف نشير لكثير منها في الفقرات اللاحقة خاصة المتعلقة منها بالقضايا الاقتصادية.

## ثانيا: مكانة ووزن اتحاد المغرب العربي في العلاقات التشاركية مع الاتحاد الأوروبي

### 1- مكانة ووزن الاتحاد المغربي المتعلقة بالموارد والإمكانيات:

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية لتأهيل الاقتصادات المغربية نتيجة للتقارب في المستويات الاقتصادية، ولوجود فرص كثيرة للتشارك والاندماج المؤسساتي ولتعدد مجالات التعاون والتكامل بين أطرافه، ولزيادة المنافع والمكاسب المتوقعة وانخفاض حجم المخاطر الخارجية المحتملة بسبب تنامي الوزن التفاوضي لهذا التجمع الاقتصادي، الذي يستدعي الأمر أن تعمل جميع دوله على تجسيده كفضاء اقتصادي مستقل يتعاون مع باقي التكتلات تعاوننا يحقق التوازن في المصالح الاقتصادية، وبالتالي الخروج من الوضع الحالي الذي أصبحت فيه دول الاتحاد المغربي مجرد أطراف تابعة وأسواق منفصلة في ظل اتفاقيات الشراكة المنفردة مع الاتحاد الأوروبي، لا ترقى إلى تحقيق المصالح الاقتصادية لشعوب المنطقة.

لقد أضحت الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية باستغلال الإمكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق بناء اتحاد مغربي فعلي وإنشاء نكتل حقيقي يقوم على المصالح والمؤسسات، وليس على العواطف والشعارات. يبرز موقع هذا التجمع الاقتصادي ضمن سائر التجمعات الإقليمية فتحافظ في ظله الأقطار المغربية على سيادتها الاقتصادية وتضمن المجال الحيوي لتأهيل اقتصاداتها ورفع القدرات التنافسية لمنظومتها المؤسسية.

وتتجلى أهمية هذا المجال الحيوي للتأهيل الاقتصادي من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد على 6 مليون كلم<sup>2</sup> تتميز بالعديد من ثرواتها غير المستغلة وبعضها غير مكتشف، وأراض زراعية تزيد عن 21 مليون هكتار، وأراض رعوية تقدر بـ 100 مليون هكتار، وحجم احتياطات بترولية يزيد عن 5.5 مليار طن واحتياطات غازية تفوق 5000 مليار م<sup>3</sup> واحتياطات من الفوسفات تصل إلى 6 مليار طن فضلا عن إنتاج زراعي تتميز فيه المنطقة بميزة نسبية تنافسية هامة، وإمكانية للإنتاج الصناعي تحل فيه المنطقة مزايا طبيعة ومزايا نسبية هامة إضافة إلى سوق اقتصادية يزيد عدد مستهلكيها عن 80 مليون وعدد الأيدي العاملة بها يفوق 28 مليون عامل وسوف تزداد أهميتها عبر الزمن إذ سيرتفع عدد سكان المنطقة إلى 125 مليون ويزداد عدد العمال ليتجاوز 40 مليون عامل والجدول اللاحق يبرز بعض مؤشرات المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي.

### الجدول رقم 1: بعض مؤشرات المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي

المؤشرات	السكان مليون/نسمة	المساحة مليون كلم <sup>2</sup>	الناتج القومي الإجمالي مليار/دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي دولار	الصادرات مليار/دولار	الواردات مليار/دولار
الاتحاد الأوروبي	377	3.24	7231	20727	880	990
الاتحاد المغربي	80	6.06	140	1750	50	40

المصدر:

1- Le monde: Dossiers/Documents, 01/2002,P Commission européenne, 12/2000.

2-RAMSES 2002.

3-البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2000/2001.

الجدول يوضح بعض جوانب التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي من خلال الناتج القومي ونصيب الفرد منه وحجم الصادرات والواردات، والقوة البشرية، فتتجلى القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي سوف تزداد حول منتصف سنة 2004 حيث سيتوسع الاتحاد الأوروبي ليشمل عشر دول من أوربا الشرقية فسيتجاوز عدد سكانه 455 مليون نسمة بمساحة تزيد عن 4.3 مليون كلم مربع، وناتج قومي يفوق 7660 مليار دولار، وبالمقابل نلاحظ ضعف مكانة الاتحاد المغربي الذي لا يشكل ناتجه القومي سوى 17% من الناتج القومي لدول الاتحاد الأوروبي، رغم أن عدد سكانه يساوي تقريبا خمس سكان الاتحاد الأوروبي، ومع هذا فإن مؤشرات المساحة والثروات والموقع والتركيب النوعي للسكان وتطورهم تعد من الجوانب التي تبرز نواحي القوة الممكنة في الاتحاد المغربي التي يمكن استغلالها وتعبئتها.

### 2- مكانة الاتحاد المغربي في العلاقات التشاركية التجارية مع الاتحاد الأوروبي:

إن العلاقات الاقتصادية، المغربية مع الاتحاد الأوروبي في مجال حركية السلع والخدمات تعكس مظاهر انعدام التوازن وتدهور شروط التبادل وتطور التبعية في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية والنوعية في بيئة وتركيب اقتصاديات التجارة الخارجية في الأقطار المغربية.

ولذلك فرغم أهمية حجم هذه المبادلات وأولوية أسواقها الأوروبية، فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فهي لا تتعدى في المتوسط 4 % من مجموع صادراته و وارداته، الأمر الذي يعني بأن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقات التشاركية التجارية هو دول اتحاد المغرب العربي، التي تطورت

درجة الانكشاف الاقتصادي التجاري بها إلى مستويات التبعية الشديدة حيث بلغت أكثر من 73% في حين أن تلك النسبة لا تتجاوز في الاتحاد الأوروبي 25% مع تنوعها السلعي والسوقي والقيمي والنوعي.

إن هذا الوضع الحالي يعتبر من التحديات التي يفترض أن تقلل من مخاطرها اتفاقيات الشراكة الأوروبية الاستفراكية مع الأقطار المغربية، من خلال تعديل شروط التبادل التجاري في المنطقة الحرة المتوقعة مستقبلا والأرقام اللاحقة تظهر طبيعة تلك العلاقات ومكانة البلدان المغربية فيها.

الجدول رقم 2: مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغربية مع الاتحاد الأوروبي

الواردات		الصادرات		البلدان المغربية
باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	
41%	59%	23%	67%	الجزائر
28%	72%	20%	80%	تونس
41%	59%	40%	60%	المغرب
35%	65%	18%	82%	ليبيا
40%	60%	27%	63%	موريتانيا
33%	63%	30%	70%	المتوسط المغربي
4.4%		4.1%		نسبة التجارة المغربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

1-Commission européenne, « fiches de pays » UE-MAGHREB, 12/2000

2-Cedimes , conjoncture 2000,

3-L'année stratégique 2002.

4- د. مصطفى كمال ود. فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1/ 2001، ص232 وما بعدها.

### 3- مكانة الاتحاد المغربي في العلاقات المرتبطة بحركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة:

إن التغيرات النوعية في العلاقات الدولية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي قد أدت إلى تحولات في الاهتمامات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي الذي أعطي أهمية معتبرة للتحولات الاقتصادية الجارية في بلدان أوروبا الشرقية. وقد كان هذا على حساب منطقة المغرب العربي في كثير من الأحيان التي كانت من أهم مصادر تدفق الأيدي العاملة في مجالات تشغيلية عديدة ببلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، وكانت تستقطب حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك بدأ يتضاءل، ففي حين بلغت تدفقات الاستثمار إلى آسيا حوالي 22% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية، وارتفعت حصة شرق ووسط أوروبا إلى أكثر من 4.6% في أواخر التسعينيات، انخفضت حصة إفريقيا إلى أقل من 1.2%<sup>2</sup> وانخفضت الحصة النسبية لدول الاتحاد

المغربي في حين تزايدت الاستثمارات المباشرة بدول أوروبا الوسطى\* حيث ارتفعت من حوالي 4.5 مليار دولار سنة 1993 إلى أكثر من 15 مليار دولار سنة 1998 إلى حوالي 18 مليار دولار سنة 2000<sup>3</sup>.

إن هذه التطورات على مستوى حركة رؤوس الأموال تؤكد تدهور مرتبة الأقطار المغربية في سلم الأولويات الاستثمارية للاتحاد الأوروبي لصالح دول وسط وشرق أوروبا وهذا يعتبر من أهم تحديات الشراكة الأوروبية المغربية التي تركز على نسبة العلاقات التشاركية التجارية على حساب الشراكة الاستثمارية الإنتاجية، وتسعى إلى استثناء حركة الأيدي العاملة من الحرية الاقتصادية في المنطقة الحرة المتوقعة مع الاتحاد الأوروبي لحساب الاستقطاب الاستنزافي للكفاءات والخبرات خاصة ونحن نشهد مرحلة ستكون فيها الهجرة "العابرة للحدود، مقترنة باستنزاف العقول من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية، إحدى القوى الرئيسية التي تشكل المشهد العام للقرن الواحد والعشرين"<sup>4</sup> فالتطورات النوعية في التقنيات الحديثة التي تزداد فيها مكانة التكنولوجيا الكثيفة المعرفة التي تتطلب استخدام موارد بشرية على درجة عالية من التدريب والتكوين والخبرة، تجعل مكانة السوق المغربية محدودة في ظل منافسة قوية من قبل بلدان أوروبا الشرقية التي ستغطي جزءا من هذا الطلب على العمالة الماهرة، فضلا على تأمينها للتدفقات الهامة من العمالة العادية بعد توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل معظم تلك البلدان مع مطلع سنة 2004، وبالتالي سيواجه المهاجرون: " ذو المهارات المنخفضة عقبات جسيمة عند دخولهم إلى أسواق العمل في البلدان الصناعية"<sup>5</sup>، وخاصة الأوروبية بالنسبة للعمالة المغربية. بل إن اتفاقات الشراكة تؤكد على ضرورة إعادة توطينهم في بلدانهم.

إن هذا الوضع تزداد احتمالات تغييره في المدى الطويل في ظل افتراض استمرار تدني معادلات الخصوبة في معظم البلدان الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية على الخصوص الأمر الذي يجعل منطقة المغرب العربي من المناطق التي ستستفيد من رفع القيود الحالية على حركة الأيدي العاملة.

يتبين لنا مما سبق بأن مكانة الاتحاد المغربي ستزداد تازما إذا لم تثنى الإمكانيات والفرص التعاونية مع الأطراف الأخرى، الأمر الذي يؤكد بأن التحديات ستكون أكبر في ظل استمرار المسارات المغربية التي تركز على أولوية التنمية القطرية في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حساب مسار التنمية التكاملية المغربية.

وعلى العموم فإن تقييم مستوى التعاون من خلال الاتفاقيات التمويلية بين دول الاتحاد المغربي والاتحاد الأوروبي يبين محدودية ذلك التعاون خلال عشرين سنة كما هو مبين في الشكل رقم 1.

### ثالثا: التحديات الاقتصادية في ظل مسار التنمية القطرية ومسار التنمية



## التكاملية المغربية

إن التحولات الكبرى الإقليمية والدولية قد تراكمت مع تنامي التكتلات الاقتصادية وتزايد الاندماجات المؤسسية. وأضحت فرص التقدم الاقتصادي على مستوى الدولة الواحدة ضئيلة بل مستحيلة الأمر الذي يبين أهمية التكامل المغربي ويدل على تزايد مخاطر التحديات الحالية والمستقبلية لدول المغرب العربي وسوف نؤكد على نوعين منها، بافتراض استمرار مسار التوجهات القطرية وألوية سياساتها الاقتصادية وهما:

- التحديات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية الكلية للبلدان المغربية.
- التحديات الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية.

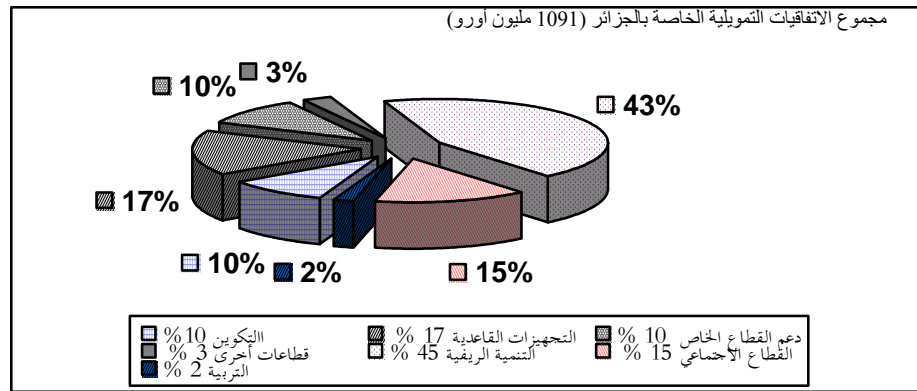
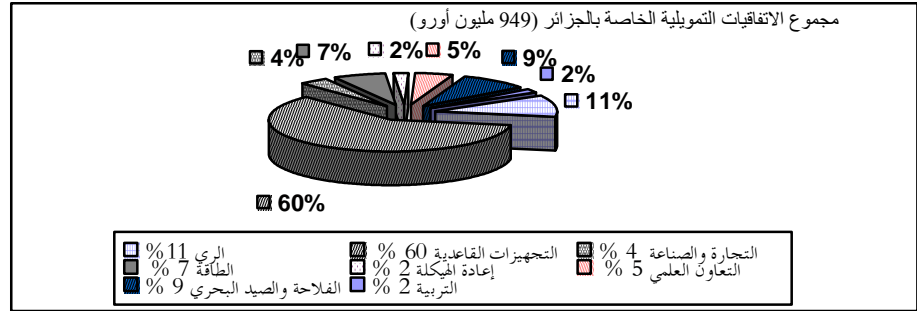
### 1- التحديات الاقتصادية الكلية للبلدان المغربية:

ستواجه البلدان المغربية تحديات اقتصادية كلية مرتبطة بخصائص اقتصادياتها، وبطبيعة الترتيبات الجارية في إطار اتفاقاتها التشاركية مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها.

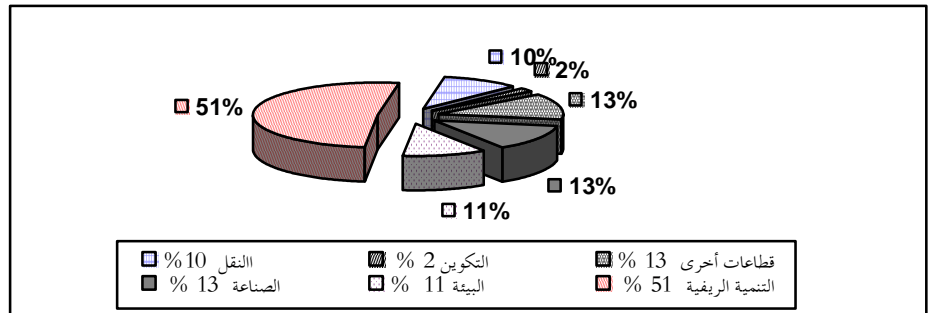
أ- **التحديات الاقتصادية المتعلقة بخصائص الاقتصادات المغربية** التي تتميز باختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية، وتزايد معدلات البطالة وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية، وتزايد تكاليف أداء الاقتصادات الوطنية في ظل منظومة إدارية " بطيئة ورتيبة، ونظم قضائية ضعيفة، ومؤسسات مصرفية عتيقة، ومنشآت صغيرة تلعب على الاستيراد والتصدير

الشكل رقم 1: التعاون الأوروبي المغربي: من خلال الاتفاقيات التمويلية القطاعية خلال الفترة 1976 – 1996

الوحدة: مليون أورو



مجموع الاتفاقيات التمويلية الخاصة بتونس (742 مليون أورو)



المجموع المغربي (2782 مليون أورو)

Source : Union Européenne, Direction Générale des Relations Extérieures, Direction Proche-Orient, Méditerranée Sud, Unité Maghreb, Rapport sur la coopération de l'Union Européenne avec les états du Maghreb, 1976-1996, page 22.

وأضحت الاقتصاديات المغربية رهينة سياسات إدارة أزمة المديونية التي

تطورت مشروطيتها وأثرت على الأداء الاقتصادي كما هو مبين في الجدول اللاحق:

الجدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي في أواخر التسعينيات

البلد	إجمالي الديون الخارجية مليار/ دولار	الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات	معدل البطالة 2000	معدل النمو السنوي 2000	معدل التضخم 2000
الجزائر	28	%60	%30	%30	%4.2	%4
المغرب	19.1	%50	%23	%22	%0.2	%4.1
تونس	13.7	%64	%19.9	%16	%5	%3.2
موريتانيا	2.59	%27.2	%28	%25	%3.5	%5
ليبيا	4.2	%12	--	---	%5.8	%23
المجموع	67.59	%48	%25.22	%23.25	%3.74	%7.86

1- ECONOMIA N° 14/15 – 12/01-01/2002.

2- CONJONCTURE 2000.

3- FICHES DE PAYS DE-MAGHREB , IBID.

4- L'ANNEE STRATEGIQUE 2002.

5- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2001.

كما تتميز معظم الاقتصادات المغربية بأنها شبه ريعية بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية للثروات البترولية والغازية والمعدنية وأضحت تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي..

كما تعاني معظم اقتصاديات الأقطار المغربية من تطور آليات الفساد الاقتصادي التي أصبحت تعيق تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية اللازمة للتأهيل الاقتصادي.

## ب- التحديات الاقتصادية الكلية المتعلقة بآثار تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لقد ارتبطت كل من تونس والمغرب والجزائر باتفاقيات شراكة انفرادية مع الاتحاد الأوروبي من أجل إقامة منظمة حرة، وقد بدأت الدول الموقعة في تنفيذ التزاماتها بدءاً من التقييد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة، والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية والتحفيزات الانتقائية للمنتجات الوطنية وللصادرات منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن هذه الأوضاع المستجدة ستخلق مصاعب اقتصادية، جديدة أمام أقطار المغرب العربي فيما يتعلق بمحدودية وضعف المقدرة التعويضية للخسائر المتوقعة في حصيلته إيراداتها من الرسوم الجمركية التي تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي

الإجمالي في البلدان المغربية وأكثر 10% من مجموع إيراداتها، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها الدولة سواء تلك الناتجة عن انخفاض حصيللة الضرائب بسبب الآثار السلبية لتدهور المقدررة التنافسية للمؤسسات الوطنية وانعكاساتها على عواندها ونتائج أعمالها أو تلك المتوقعة المرتبطة بتدهور الأوضاع الاجتماعية.

والجدول اللاحق يبين أهمية الخسائر المتعلقة بالرسوم الجمركية بالنسبة للبلدان المغربية وعدم وجود بدائل تعوضه في المدى المتوسط والقصير.

الجدول رقم 4: حصة الإيرادات الجمركية ضمن مجموع الإيرادات والنتاج المحلي الإجمالي

التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوربي		البلد
% من الناتج المحلي الإجمالي	% من مجموع الإيرادات	
1.8%	15.2%	الجزائر
1.9%	9.2%	المغرب
2.6%	21.7%	تونس

المصدر: د. عبد القادر دربال وزايد بلقاسم، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية أكتوبر 2001، سطيف، الجزائر.

كما قد تتزايد الأعباء الاجتماعية الناتجة عن احتمالات تزايد مستويات الفقر وتطور معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتماسك الثقافي، فتشير الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية التي تراجع ترتيب معظم الدول المغربية وفشلها في تحسين الأوضاع الاجتماعية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: دليل التنمية البشرية في بلدان الاتحاد المغربي

الدولة	قيمة الدليل	الترتيب العالمي
تونس	0.714	89
الجزائر	0.693	100
المغرب	0.596	112
موريتانيا	0.437	139
ليبيا	---	---

S: RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001,P: 142,143.

إن تحسن هذه الأوضاع يعتبر من التحديات التي تواجه التنمية القظرية لما يتطلبه من تكاليف جهود الأمر الذي يجعل فرص التخفيف من المشكلات وعلاج الكثير من الأزمات كبيرة في ظل ترقية الجهود التكاملية المغربية التي لا بديل عنها في الأمدن المتوسط والطويل.

## 2-التحديات الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية

ستعاني اقتصاديات بلدان المغرب العربي من تحديات كبيرة وأكيدة متعلقة

بمستويات تنافسية مؤسساتها الاقتصادية التي ستدخل منطقة حرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات اقتصادية في الاتحاد الأوروبي يزيد عددها عن 7.9 مليون مؤسسة، منها 31000 مؤسسة يزيد عدد عمالها عن 250، تتميز بكفاءتها العالية وإنتاجيتها المرتفعة وقدراتها التقانية التكنولوجية والإدارية والتسويقية الكبيرة التي تطورت آليات اندماجها وارتباطها، وبين مؤسسات محدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة مما يجعل نتائج المنافسة الاقتصادية في المنطقة الحرة محسومة لصالح الأطراف القوية، ويفرض على جميع الأقطار اتخاذ السياسات التأهيلية اللازمة لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية المجالية. فقد أثبتت التجربة في بعض المناطق مثل منظمة نافتا، التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، أن الاقتصادات النامية فيها كانت المتضرر الأكبر، بحيث انهارت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمكسيك وارتفعت بها معدلات البطالة وتدهورت القدرة الشرائية، الخ ...

ولقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالعوامل المساعدة والمؤدية "إلى إحراز الدول لقوة تنافسية في الأسواق الدولية تزايدا عظيما في أعقاب تطبيق سياسات التحرير والتكيف والاندماج"

فالقدرات التنافسية متباينة بين أطراف الشراكة الأورمغربية ويمكن ملاحظتها في النواحي التالية:

#### أ- تباين مستويات الإنتاجية

تتباين القدرة التنافسية بين الاقتصادات تبعا لتباين مستويات إنتاجيتها التي تقاس عادة بمؤشر الإنتاجية الشاملة الذي سوف نتعرض له في مقارنة بين مجموعة من البلدان المغربية والأوروبية فيما يلي:

الجدول رقم 6: مؤشر الإنتاجية الشاملة خلال سنة 2000

الدولة	إجمالي الناتج المحلي للفرد المستخدم الدولار	المؤشر باعتبار المملكة المتحدة = 100	المؤشر: الناتج المحلي العالمي للعامل كأساسي
الولايات المتحدة	66317	127	8.26
سويسرا	64615	124	8.04
بلجيكا	62602	121	7.80
فرنسا	61137	118	7.6
ألمانيا	58435	113	7.27
إيطاليا	56506	109	7.03
المملكة المتحدة	51590	100	6.4
تونس	3531	0.068	0.43
الجزائر	2612	0.050	0.325
المغرب	1958	0.038	0.244
موريتانيا	959	0.018	0.119
ليبيا	-	-	-
إجمالي الناتج المحلي العالمي للعامل للفرد	8033	0.156	100

المصدر: بحر الدين حبيبي، تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في الدول الأعضاء بالبنك، الندوة السنوية 13 أكتوبر 2001، الجزائر.

إن هذا التباين في الإنتاجية على مستوى مجموعة المؤسسات الاقتصادية ممثلا بإنتاجية الفرد المستخدم يعكس طبيعة الاصطفاء الاقتصادي السوقي في المنطقة الحرة مستقبلا ويدل على حجم التحديات المؤسسية للأقطار المغربية.

### ب-تباين العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية:

تتميز الاقتصاديات الأوروبية بمستويات فائقة في الاستخدامات التقنية التكنولوجية في النشاط الاقتصادي التي أضحت تساهم بنسبة هامة في نمو الإنتاجية، من خلال الأهمية المتزايدة التي أعطتها تلك الدول لمجالات البحوث والتطوير فالمجموعات المؤسسية العشر الكبرى بالاتحاد الأوروبي أنفقت لوحدها أكثر من 58 مليار أورو خلال سنة 2001<sup>8</sup> فارتفعت بها مؤشرات التنمية التكنولوجية وأضحت تشكل عاملا نوعيا في القدرة التنافسية لمؤسساتها الاقتصادية، في حين نلاحظ أن مراتب معظم الاقتصاديات المغربية بعيدة عن الوضع التنافسي من خلال مؤشر التنمية التكنولوجية وأن بعضها الآخر ليس له مؤهلات الترتيب<sup>9</sup> ولما كان " استخدامنا للتكنولوجيا الحديثة محدودا ولا يسانده دعم قوي في مجال البحوث والتنمية، وهو الشرط الوحيد لكي نستمد الجراءة على اقتحام المجال التجاري والنقدي للمنافسة " <sup>10</sup>.

كما تتميز تلك الاقتصادات بعوامل نوعية هامة مثل:

- الكفاءة التنظيمية والإدارية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- موارد بشرية على درجة عالية من المهارة والتدريب والإعداد، مع نفس المستوى من الرضا والاستعداد وتوافر فرص المشاركة.
- مستويات قياسية في الالتزام بالموصفات والتقيد بالمقاييس وانعكاسات ذلك في الميزة التنافسية المتعلقة بالجودة.
- موارد رأسمالية تركز على الكثافة واقتصاد المعرفة.
- قدرات تسويقية كبرى بوسائلها الدعائية والإعلانية والترويجية العلمية ومنظومة مؤثراتها وحوافزها... الخ
- قدرات مجالية للحركية الاقتصادية المؤسسية في إطار التجمعات الإقليمية والأسواق المتكاملة معها.
- إمكانيات مالية ومادية مرتبطة بتطوير أشكال الاندماجات المؤسسية وما رافقها من نمو سريع للشركات المتعددة الجنسيات وتطور مماثل لفروعها. فقد انتقل عددها من 7000 شركة في بداية السبعينات إلى أكثر من 36000 شركة في بداية التسعينات<sup>11</sup> إلى حوالي 63000 شركة بعدد فروع تفوق 690000 شركة فرعية<sup>12</sup> في مطلع القرن الواحد العشرون، تؤثر في حركة السلع والخدمات، وتتحكم في تدفقات رأس المال في العالم التي بلغت سنة 2000 حوالي 7500 مليار دولار بزيادة تعادل أربع مرات مستواها سنة 1990، وانتقال لرؤوس الأموال عبر الحدود بلغت تدفقاته الصافية 1200 مليار دولار سنة 2000<sup>13</sup> الأمر الذي يؤكد محدودية استفادة الأقطار المغربية في ظل مؤسساتها المصرفية الضعيفة وآليات وساطتها المالية الأضعف في تعاملاتها مع دول الاتحاد الأوروبي. هذه التطورات جعلت الأعمال الدولية والأنشطة المكتملة لها في ظل سياسات التحرير والانفتاح والعولمة خاصة جديدة للاقتصاديات المعولمة ستؤثر على الحركية الاقتصادية المؤسسية المحلية للاقتصادات الوطنية والمناطق الحرة الجديدة كالمناطق الأورومغاربية.

إن هذه العوامل تشكل تحديات للتنمية القطرية بمنظومة مؤسساتها الضعيفة في مواجهة هذه الأوضاع الجديدة، التي لا يمكن التخفيف منها إلا في إطار تعديل محتوى وأهداف الشراكة الأورومغاربية بحيث تعكس التوازن في المصالح بشكل يجعل ذلك التباين مساهما في ترقية أشكال من الشراكة الاستثمارية كبديل للتوسع التجاري الحالي الذي سيؤثر على الاقتصادات المغربية واقتصاديات الاتحاد الأوروبي في المدى الطويل.

إن التحليل السابق يظهر مخاطر مسارات التنمية القطرية المندمجة مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقات شراكة انفرادية تحت ضغط الظروف المحلية والدولية، وبالتالي فإن التخفيف منها يتطلب ضرورة مراجعة السياسات الحالية لصالح مسار

التنمية التكاملية المغربية التي تتعاون كتكتل اقتصادي مهم مع سائر التجمعات الإقليمية في إطار اتفاقيات شراكة تضمن تعظيم مصلحة جميع الأطراف من خلال استراتيجية لمواجهة تحديات التعاون الشامل من أجل التنمية الشاملة المستدامة.

## رابعاً: نحو استراتيجية لمواجهة تحديات التعاون من أجل التنمية مع الاتحاد الأوروبي

### 1- أهمية التعاون المغربي الأوروبي

إن الاقتصاديات المغربية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عما يجري من تحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يفرض عليها ترقية أشكال تعاونها التكاملي البيني وتطوير أشكال الشراكة مع التجمعات الإقليمية من خلال الاندماج الإيجابي الفعال في الحركة الاقتصادية الدولية بصورة تضمن التحسين الدائم لأوضاعها الاقتصادية والارتقاء بمستويات الحياة البشرية فيها.

وإن تنمية التعاون مع الاتحاد الأوروبي تعتبر فرصة إيجابية لمعظم الأطراف المتشاركة خاصة في ظل التحولات السريعة التي تشهد تنافي التجمعات الإقليمية والفضاءات الاقتصادية المتكاملة معها في أمريكا الشمالية مثل منظمة (نافتا) وعلاقتها الاقتصادية الجوارية ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومنظمة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا الخ... وبالتالي فإن السياسات الأوروبية تتخذ بعداً إستراتيجياً كما يقول السيد ريمون بار:

« La motivation d'une politique euro-maghrébine va, donc, bien au-delà des intérêts économiques ou politiques: elle est fondamentalement géostratégique »<sup>14</sup>

وإن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تتغلق عما يجري في الاقتصاديات المحيطة بها من تطورات ستعكس عليها سلبيًا وإيجابيًا فتزايد الاضطرابات والأزمات الاقتصادية سيزيد من تكاليف الحد منها، كما أن ازدهار المنطقة وتطورها سوف تنعكس آثاره الاقتصادية الإيجابية على مجمل الحركة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

ولهذا فإن هناك مصلحة مشتركة في إقامة تعاون حقيقي يقوم على تعظيم مصالح جميع الدول بصورة تنعكس في حدوث نمو مضطرد وتنمية مستدامة، وهذا يعني ضرورة مراجعة جوانب الاختلال في اتفاقيات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية جماعية لأقطار الاتحاد المغربي مع الاتحاد الأوروبي تضع بدائل للكثير من الآثار السلبية التي ستحملها الأطراف الضعيفة.

### 2- طبيعة ومضمون إستراتيجية مواجهة تحديات التعاون من أجل التنمية:

إن تعظيم العلاقات التشاركية مع الاتحاد الأوروبي يتطلب تأهيل الاقتصاديات المغربية في إطار إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأولويات على المستويات التالية:



## أ- طبيعة الإستراتيجية على المستوى القطري:

إن الاستفادة من مكاسب الشراكة مع الاقتصاديات المتقدمة ومنظومتها المؤسسية المتطورة يتطلب إعادة تأهيل الاقتصادات الوطنية في إطار التنسيق المغربي من خلال المداخل التالية:

❖ **مدخل السياسة الاقتصادية الكلية للدولة** التي يجب أن ترتقي بمواردها البشرية التي تعتبر أهم عنصر في تعظيم مكاسب التعاون، واستحداث المنظومة الإدارية والقانونية وتطهيرها من الفساد المستشري، ومن الجمود والانقائية، نحو مزيد من المرونة والشفافية والوضوح وتكافؤ الفرص المتعلقة بالحركية الاقتصادية، وإقامة بنية أساسية معلوماتية وتكنولوجية من أجل بناء التحولات على قواعد اقتصاد المعرفة في نفس مجالات الميزة النسبية لهذه المنطقة بصورة تؤدي إلى الانتفاع بالموارد الطبيعية المتوفرة من خلال التحكم المتنامي في مستويات التصنيع والانتقال من الوضع الريعي الأحادي ضمن الصادرات إلى مرحلة التنوع السلعي والقيمي الذي يفضي إلى المزيد من تقليص التبعية التجارية وتحويلها إلى شراكة تجارية مبنية على قواعد صناعات الميزة النسبية الخ...

❖ **مدخل السياسات الاقتصادية الجزئية** التي تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة عبر وظائفها الأساسية، بدءا من النواحي الخاصة بوظيفة الأفراد بالتحسين المستمر لمواردها البشرية بواسطة التأهيل المتواصل الذي يترافق مع التطورات العلمية والمعرفية في الجوانب الإدارية والتنظيمية. فتجربة اقتصاديات الانفتاح الحالية أدت إلى تطور آليات المؤسسات الربعية التي لا تعطي أية قيمة للفرد في المؤسسة وتضعف مشاركته وتقزم دوره، الخ... وإعادة الاعتبار إلى وظيفة التمويل والاستثمار مع تحسين المحيط المالي والمصرفي وتطويره لإقامة الأدوات الجديدة للتمويل والصيغ الحديثة للاستثمار وتوطين مناخ تنافسي بمنظومة حوافز قطرية إضافة. إلى ضرورة الارتقاء بوظيفة الإنتاج ليس فقط من خلال الجوانب الكمية بل من خلال تطوير النواحي النوعية التي ستعكس في رفع كفاءة المؤسسة وتحسين إنتاجيتها.

كما يستدعي الأمر إعادة الاعتبار إلى أنشطة وظيفة التسويق وتأمينها لتساهم في تعبئة القدرات التنافسية على مستوى المؤسسات الاقتصادية من أجل البقاء والاستمرار والتطور على المستوى الوطني، واكتساب حصة ضمن الأسواق الإقليمية والدولية.

## ب- طبيعة الإستراتيجية على المستوى المغربي

إن الاتحاد المغربي يعتبر أفضل مجال حيوي للحركية الاقتصادية لمؤسساته الإنتاجية تستطيع في إطاره أن تضمن رفع قدرتها التنافسية كخطوة في طريق الاندماج

## في السوق الأوروبية والدولية.

وفي ظل هذه التحولات الدولية والإقليمية تزداد أهمية وألوية مسار التنمية التكاملية لتحقيق التنمية القطرية رغم عدم الوضوح الحالي الذي يخفيه ضباب الأولويات السياسية القطرية الآنية. ولكننا نعتقد جازمين بأن التحولات في المدى الطويل تفرض على كل دولة من الدول المغربية إعادة رسم سياساتها في إطار اتحاد المغرب العربي الذي يضمن المصالح الاستراتيجية الدائمة لكافة الأطراف وبالتالي تعاد صياغة الاتفاقيات بصورة تؤدي إلى مساهمة الأطراف القوية في تمويل فعلي لعمليات تأهيل الاقتصاديات المغربية. ذلك أن البرنامج الحالي (ميديا) غير كاف لتحقيق هذا الهدف الذي نعتقد بأنه سيعود بالحركية والديناميكية الاقتصادية على دول الاتحاد الأوروبي المغربي. في حين أنه بمشروطيته الحالية وإجراءاته المعقدة وطبيعة القطاعات الموجه لها لا يفي بمتطلبات الشراكة المتوازنة والمسؤولية التاريخية لبلدان الاتحاد الأوروبي على محدودة التطور في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. والشكل رقم 2 يوضح الاتفاقيات التمويلية في إطار برنامج (ميديا) خلال الفترة 1996-1999 ويبين محدوديته القيمية والقطاعية والمحلية.

وفي سنة 2000 كان نصيب البلدان المغربية لا يزيد عن 243 مليون أورو من الإجمالي السنوي المقدر بـ 879 مليون أورو أي بنسبة 28 % من مجموع المخصصات.

ورغم أهمية المبلغ المخصص في برنامج (ميديا 2) للفترة 2000/2006 والمقدر بـ 5.4 مليار أورو الذي يترافق مع تمويل من البنك الأوروبي للاستثمار يقدر بـ 6.4 مليار أورو إضافة إلى تمويل خاص بالمشاريع الإقليمية يعادل مليار أورو، فيكون بذلك إجمالي التمويل والمساعدات المتاحة المرتبطة بالشراكة يزيد عن 12.7 مليار أورو لمدة 7 سنوات بمعدل 1.8 مليار أورو سنويا.

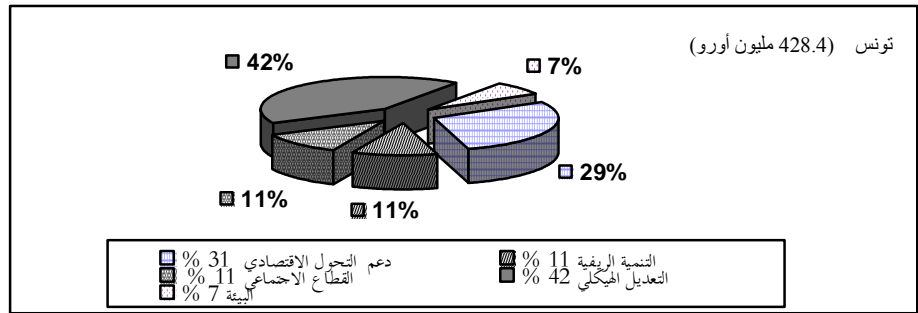
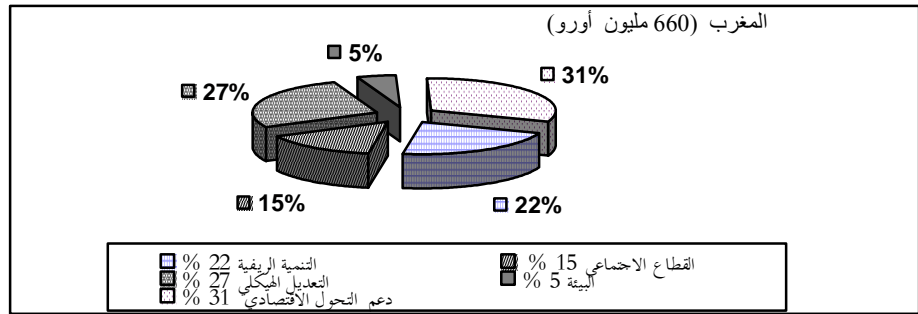
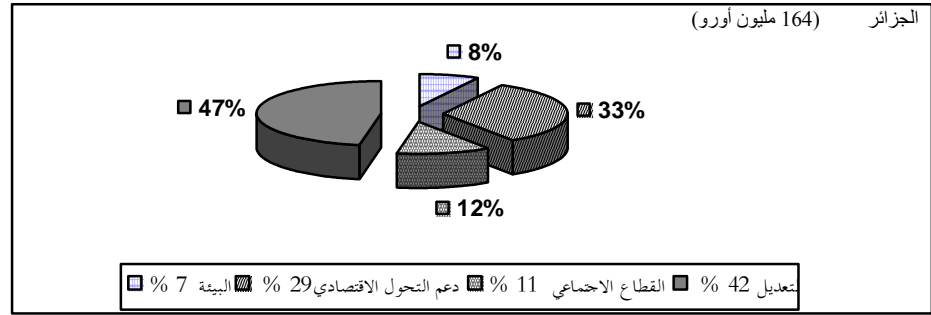
ولا شك أن هذا التمويل محدود بالمقارنة مع عدد الدول التي تحتاج إلى المساعدات وهو غير كاف لتأهيل الاقتصاديات النامية المتوسطة لتكون طرفا فاعلا في منطقة حرة تحتوي أزماتها وتحقق أهداف تنميتها المحلية والإقليمية التشاركية .

## الخاتمة

تتميز منطقة الاتحاد المغربي بوزنها الجيوسراتيجي الهام على مستوى مواردها وإمكانياتها، وعلى مستوى علاقاتها التشاركية مع التجمعات الإقليمية فيما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة، وقد ارتبطت دولها باتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تحقيق مكاسب ومزايا معتبرة إلا أنها سوف تتحمل تكاليف كبيرة وستواجه تحديات كثيرة سواء على مستوى التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، أو على مستوى القدرات التنافسية لمنظومتها المؤسسية، الأمر الذي يتطلب ضرورة انتهاز استراتيجيات لتأهيل الاقتصاديات المغربية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، والسياسات الاقتصادية الجزئية

بالمؤسسات الاقتصادية في إطار مسار التنمية التكاملية لدول الاتحاد من أجل إعادة التوازن لاتفاقيات الشراكة من خلال الوزن التفاوضي والاقتصادي للتجمع المغربي.

الشكل رقم 2: الاتفاقيات التمويلية في إطار برنامج ميذا وتوزيعها القطاعي خلال الفترة: 1996-1999  
الوحدة: مليون أورو



المجموع المغربي (1252 مليون أورو)

Source : Commission Européenne, « fiches de pays » UE-MAGHREB,12/2000

## الهوامش

- <sup>1</sup> راجع اتفاق الشراكة الأورو جزائري، ص: 4
- <sup>2</sup> د. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، 1999، ص 134.
- \* وتشمل: بلغاريا، إستونيا، هنغاريا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الشيك.
- <sup>3</sup> D. Gallais.- La crise devrait contaminer les pays de l'Est en 2002, Le Monde Économie, 22/01/2002 P:V.
- <sup>4</sup> تقرير عن التنمية في العالم 1999 / 2000، دخول القرن الواحد والعشرين، البنك الدولي، ط1 2000، ص38.
- <sup>5</sup> نفس المصدر، ص.38
- <sup>7</sup> د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، 2000، ص: 138.
- <sup>8</sup> Le Monde Économie N° 7/01/2003, P: IV
- <sup>9</sup> RAPPORT MONDAIL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001, P: 48,49
- <sup>10</sup> عبد الحميد طمار، تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، الندوة السنوية 12، 2001، ص.6.
- <sup>11</sup> RAMSES/2000 ,P:166
- <sup>12</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة.- ماي 2001 ص14
- <sup>13</sup> جيرد هاوسلر، عولمة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص10
- <sup>14</sup> Raymond Barre, la coopération euro-maghrébine, une grande chance pour l'Europe, P: 2.

## مصادر الجداول والأشكال:

- 1- Le monde: Dossiers/Documents, 01/2002,P
- 2- RAMSES 2002.
- 3- Commission Européenne, « fiches de pays » UE-MAGHREB,12/2000
- 4- Cedimes , conjoncture 2000,
- 5- L'Année stratégique 2002.
- 6- ECONOMIA N° 14/15 – 12/01-01/2002.
- 7- RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001,P: 142,143.
- 8- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2001.
- 9- د. عبد القادر دربال وزايدي بلقاسم.- تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي، الملتنقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية أكتوبر 2001، سطيف، الجزائر.
- 10- بحر الدين حبيبي.- تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في الدول الأعضاء بالبنك.- الندوة السنوية 13 أكتوبر 2001، الجزائر.
- 11- د.مصطفى كمال؛ د.فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية-الأوربية.- مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 / 2001، ص232 وما بعدها